



سلسلة ترجمات الزيتونة (1)
إصدار تجريبي (ديسمبر 2004)

الإسلام الديمقراطي المدني: الموارد، الإستراتيجيات، الشركاء

Civil Democratic Islam: Partners, Resources and Strategies

دراسة أعدتها: شيريل بينارد Cheryl Benard

إصدار: مؤسسة راند RAND (قسم أبحاث الأمن القومي) - الولايات المتحدة

أعد البحث بدعم ورعاية مؤسسة سميث ريتشاردسون - الولايات المتحدة

الإسلام الديمقراطي المدني: الموارد، الإستراتيجيات، الشركاء

Civil Democratic Islam: Partners, Resources and Strategies

دراسة أعدتها: شيريل بينارد Cheryl Benard

إصدار: مؤسسة راند (قسم أبحاث الأمن القومي) – الولايات المتحدة

أعد البحث بدعم ورعاية مؤسسة سميث ريتشاردسون – الولايات المتحدة

تاريخ إصدار الدراسة: 2004 / 3 / 18

=====

بين يدي الدراسة:

تتبع أهمية هذه الدراسة من أن المؤسسة التي أصدرتها هي مؤسسة راند التي تعد إحدى أهم خزانات التفكير Think Tanks المؤثرة في عملية صناعة القرار في الولايات المتحدة. كما أن مؤسسة سميث ريتشاردسون التي دعمت إصدار هذه الدراسة هي إحدى المؤسسات الأمريكية التي تدعم الأبحاث الجادة التي تخدم رسم السياسات الأمريكية العامة، وتهتم بتطوير سياسات مؤثرة تخدم المصالح الأمريكية وقيمها على المستوى العالمي...".

أما المؤلفة د. شيريل بينارد Dr. Cheryl Benard فهي باحثة متخصصة في العلوم السياسية، ومجال تخصصها أفغانستان والشرق الأوسط وقضايا التعليم، وهي خريجة الجامعة الأمريكية ببيروت، وحصلت على درجة الدكتوراه من جامعة فيينا، ولها أبحاث حول الراديكالية، والدبلوماسية العامة، وموضوع المرأة في التنمية في العالم الإسلامي، ونشرت دراساتها في عدة مؤسسات بحثية أوروبية وأميركية. وشغلت منصب استاذة مشاركة في العلوم السياسية في جامعة فيينا بالنمسا. وحازت على عدة جوائز من بينها جائزة ثيودور كيري Theodore Kery للأبحاث الاجتماعية، وجائزة دونالد Donauland Prize. وهي عضو في اللجان الحكومية والاكاديمية الاستشارية.

الملفت في الدراسة أنها تتبنى رؤى استشرافية منحازة لفهم الإسلام، وتتبنى تقسيمات لا تخلو من الإعتساف في فهم التيارات في الوسط المسلم، وكذلك سعي الباحثة إلى تبني النظرة "الفرنسية – التركية" المعادية في التعامل مع الحجاب باعتباره مظهراً خطيراً للسيطرة الأصولية ودونية المرأة وموقفاً سياسياً، وتحرض المؤلفة الإدارة الأمريكية على تبني سياسات أكثر تشدداً تجاه هذا الأمر. غير أن أهم ما في الدراسة هي تلك التوصيات التي قدمتها للتعامل الأمريكي مع التيارات في الوسط المسلم، وهي على أي حال لا تختلف كثيراً عن توجهات اليمين المحافظ، والمحافظين الجدد المسيطرين على السياسة الأمريكية الحالية.

استعراض الدراسة

الإسلام الديمقراطي المدني: الموارد، الاستراتيجيات، الشركاء، دراسة مؤلفة من 88 صفحة من القطع الكبير، ومقسمة إلى مقدمة وثلاثة فصول وعدة ملاحق، تقول صاحبة الدراسة في مقدمتها حول دواعي الخوض في هذا الموضوع: مما لا شك فيه أن الإسلام المعاصر يعيش حالة من التقلبات يسودها صراع داخلي وخارجي حول قيمه وهويته ومكانته في العالم، ينازع فيها المتطرفون من أجل فرض سيطرتهم الروحية والسياسية. وقد كلف هذا الصراع أثماناً باهظة إلى جانب تحمّل سائر العالم جزءاً منها تبعاتها على الأصدقاء السياسية والاقتصادية والأمنية، ولذلك فإن العالم الغربي يسعى بشكل حثيث إلى الوصول إلى إيجاد موطئ قدم لها في هذا وفهمه ومحاولة التأثير في ما سوف يتمخض عنه.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة والعالم الغربي الصناعي الحديث بالإضافة إلى المجتمع الدولي برمته يفضل عالماً اسلامياً يستطيع الانسجام مع بقية المنظومة الدولية من حيث كونه ديمقراطياً، متطوراً من الناحية الاقتصادية، يتمتع باستقرار سياسي، ومتقدماً من الناحية الاجتماعية بالإضافة إلى كونه قابلاً للخضوع للقوانين والمعايير المتعارف عليها دولياً. من جانب آخر تسعى هذه الدول إلى تجنب ما يسمى بـ "صراع الحضارات" بكل ما يحمله من تبعات ابتداء بحالات التوتر الداخلي التي قد يسببها النزاع بين الأقليات المسلمة و"السكان الأصليين" في الدول الغربية، ومروراً بالصراعات العسكرية التي يعيشها العالم الإسلامي وما ينتج عنها من إرهاب وعدم استقرار.

ولذلك فإن البحث يحاول الخروج بمقاربة محكمة مبنية على دراسة عميقة توضح كنه الصراع القائم داخل الإسلام وتبين للعالم الغربي أي الفرقاء يصلح لكي يكون شريكاً مما يسمح بوضع استراتيجية ذات أهداف محددة يمكن من خلالها تشجيع هذا الفريق ودفعه قدماً بطريقة إيجابية، وبهذا يمكن للعالم بأسره المهتد والمتأثر بالصراع الدائر - حسب وصف الباحثة - أن يلعب دوراً ما في الخروج منه بنتائج أكثر إيجابية وميلاً نحو السلام.

وترى الباحثة أن فكرة تشجيع المنحى الديمقراطي المعتدل في التعريف بالأسلام وتقديمه للناس كانت قيد البحث والتداول لعدة سنوات، ولكنها أخذت منحىً جدياً بعد أحداث 11 أيلول 2001، خاصة حين بدأ القادة السياسيون وصناع القرار في الغرب بإصدار تصريحات تشدد على قناعتهم بأن الإسلام برئ مما حدث، وأنه قوة إيجابية عالمية وهو دين التسامح، وهي ظاهرة لم تقتصر على الولايات المتحدة الأميركية فقط، بل تعدتها إلى أوروبا أيضاً، إذ حاول القادة الغربيون بذلك اتقاء ردات الفعل الداخلية التي قادت إلى أعمال عنف ضد الأقليات المسلمة في بلدانهم بالإضافة إلى وجود سببين على الأقل دفعا السياسة الغربية الخارجية إلى اتخاذ مثل هذه الخطوات أولهما قصير المدى تهدف الحكومات الغربية من خلاله إلى دعم إمكانية قيام "الحكومات الإسلامية" بخطوات في مواجهة الإرهاب على أساس الفصل بين الإرهاب والإسلام، وعلى المدى البعيد كان صناع القرار الغربيون يحاولون خلق تصور ما يسهل بعده دمج الدول الإسلامية وساستها في المنظومة الدولية الحديثة. وحسب رأي الكاتبة، فإن الإسلام دين مهم ذو تأثير سياسي واجتماعي عظيم، وأنه مصدر إلهام للعديد من الأيديولوجيات والاتجاهات السياسية التي يشكل بعضها خطراً جسيماً على الاستقرار العالمي، وبالتالي، فإنه من المناسب أن يتم تبني اتجاهات إسلامية ذات طرح يميل إلى مزيد من الاعتدال والديمقراطية والسلام، ورؤى إجتماعية مرنة. وهنا يبرز المحور الاساسي في الدراسة: من يمثل هذه الاتجاهات؟

بعد ذلك تقدم الدراسة تقسيماً للمسلمين إلى أربعة اتجاهات: الأصوليين، التقليديين، الحداثيين والعلمانيين، ثم تقوم الدراسة بالتعريف بكل طائفة من هذه الاتجاهات وتدرس إمكانية التعاون معها بما تحمله من نقاط سلبية وإيجابية، وتقدم صورة عن طرائق تفكير كل من هذه الاتجاهات من خلال طرح مقارباتهم ووجهات نظرهم في أمور كثر الحديث واللغظ حولها مثل: الديمقراطية، الحريات السياسية والشخصية، وضع المرأة (الحجاب، تعدد الزوجات، ضرب النساء)، جرائم الحدود، مشروعية الإصلاح والتغيير، والنظرة إلى الغرب. وتخلص الدراسة فيما تخلص إليه إلى الدعوة إلى تبني ما سمته بالتيار الحداثي، وهو في الحقيقة التيار العلماني وتضع استراتيجيات محددة لتشجيع هذه الخيار سوف تأتي على ذكرها لاحقاً. ومن أبرز ما أرادت الدراسة أن توصله هو أن القرآن الكريم لا يختلف عن الإنجيل من حيث كونه غير قابل للتطبيق في هذا العصر! ولذلك يلاحظ من خلال الدراسة التشكيك بصحة القرآن تماماً إذ تقول الباحثة في أحد الفصول: إن بعض آيات القرآن يوحي مضمونها للقارئ أنه ليس من الممكن أن يكون الله هو الذي أمر بهذا! وتستخدم الباحثة هذا الكلام لتشكك بصحة القرآن الكريم إذ تقول في الصفحة 24: إن القرآن لم يجمع إلا بعد وفاة النبي محمد صلى الله عليه وسلم، وإنه جمع من الصحائف وعظم الحيوانات التي كتب عليها من شهدوا نزول الوحي، كما جمع من صدور من است حفظوا شيئاً من الوحي، ولذلك فإنه حين تم الانتهاء من جمعه، ظهرت نسخ عديدة مختلفة من القرآن، الأمر الذي خيف فيه من الاختلاف فتم جمع النسخ وحرقتها والإبقاء على نسخة واحدة، وهذا النسخة هي الباقية حتى اليوم، وإنه في أثناء هذه العملية ضاعت سورتان من القرآن على الأقل، وتضيف الباحثة إن الحداثيين يشيرون إلى هذا الأمر، ويرون أن بعض ما ذكر في القرآن ممكن أن يكون قد دُون بشكل خاطئ أو غير صحيح تماماً، في حين يرفض التقليديون هذا الكلام رفضاً تاماً ويرون أن القرآن مقدس، وأنه لا يمكن أن يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، حتى أن كل حرف من القرآن والورق المطبوع عليه كلها مقدسة، وفي موضع آخر تقول الباحثة (إن القرآن والسنة لم يعودا مرجعيتين مناسبتين لهذا العصر ولذلك يجب التخلي عنهما كما تم التخلي عن التوراة والإنجيل وتبني روح الإسلام دون التقيد بالنصوص، كما تخلى اليهود والنصارى عن التوراة والإنجيل والتزموا بالروح العامة للديانتين الإسلامية والمسيحية).

كما يجري التشكيك بالسنة النبوية في ملحق خصص لذلك، سمي: حرب الأحاديث تفرد الدراسة ملحقاً خاصاً حول هذا الموضوع إذ تقول بأن معظم الجهود الحالية لإصلاح الإسلام تركز حول الخلاف على أحكام وممارسات محددة فيه هي محط انتقاد من غير المسلمين خاصة أنها لا تتناسب مع العصر الحديث، وتضيف الدراسة أن القرآن بشكل عام فوق النقد (وإن كان الأمر غير متفق عليه عالمياً) إلا أنه هناك قضايا كثيرة لم يتطرق إليها، أو أنه يشير إليها بغموض، ولذلك فإن الخلاف بين التيارات الإسلامية يقوم على أساس رؤيتهم وتفسيرهم للحديث الشريف الأمر الذي تعرفه الدراسة بـ "حروب الحديث"، وتضيف الدراسة أنه في النهاية لا يشكل الحديث الشريف سوى أداة ثانوية لأسباب عدة أهمها أنه في أي قضية فإن الحديث لا يوفر سبيلاً للفصل فيها، بل إن الحديث يعطي مساحات واسعة لآراء متباينة يدعي كل واحد من أصحابها الشرعية لنفسه.

وتشكك الدراسة بصحة الأحاديث الشريفة التي تنشرها مواقع الإنترنت وتتهم القائمين عليها بأنهم لا يزعجون أنفسهم باقتفاء أثر ما ينشرونه ليعلموا مدى صوابه من خطئه، بل يكتفون بنشر ما يزعمون أنه احاديث شريفة (على حسب وصف الدراسة) ثم تنتقل الباحثة إلى التشكيك بأهم مصادر الحديث الشريف مثل صحيح البخاري قائلة إنه لو أخذ كل حديث

ساعة على الأقل من حياة البخاري للتأكد من صحته سنداً وممتناً، فإن صحيح البخاري بحاجة إلى سبعين عاماً من العمل الدؤوب، فكيف يدعي أنه أمناه في غضون ستة عشر عاماً؟ (أنظر ص 51). وتخلص الباحثة إلى القول بأن احتضان إسلام أكثر ديمقراطية يتطلب العمل على ثلاثة خطوط متوازية فيما يتعلق بموضوع الحديث الشريف:

أولاً: يجب تثقيف العامة وتعليمهم بشكل أفضل كيفية فهم دينهم بأنفسهم دونما حاجة إلى البقاء تحت رحمة سلطة دينية غير نزيهة وغير مثقفة نصبت نفسها بنفسها.

ثانياً: وحتى يحدث ذلك، يجب توفير مادة من الأحاديث المناقضة لما هو بين يدي العامة لهؤلاء الذين يريدون مجتمعات أكثر تسامحاً ومساواة وديمقراطية وهم مقتنعون أن هذه التغييرات التي يسعون لها "غير اسلامية".

أما الخط الثالث والأخير فهو تشجيع الاجتهادات الفقهية التي يقوم بها بعض الفقهاء هنا وهناك ممن لم يحرصوا أنفسهم بمدرسة فقهية معينة بل إنهم يمزجون القوانين الاسلامية بالقوانين المدنية ليخرجوا باجتهادات جديدة، مثل هذه الجهود المتفرقة يجب جمعها ووضعها بين يدي الفقهاء والمهتمين من الجمهور في العالم الاسلامي.

والملاحظ أيضاً أن الإتجاه الذي تتوجه إليه الدراسة بالهجوم أكثر من غيره هو التيار التقليدي، وهو يمثل الغالبية العظمى من المسلمين والحركات الإسلامية المعتدلة والمنتشرة في كافة أنحاء العالم.

ومن ناحية أخرى، ترفض الدراسة التعامل بحيادية مع مظاهر الإسلام على أنها حرية للتعبير، تماماً كما ظهر ذلك حين خصص نموذج لهذا الموضوع تحت عنوان الحجاب كقضية للدراسة، ومن الملاحظ أنه خلال التقرير، تم ذكر الكلام التالي في موضعين مختلفين: "لقد أصبح الحجاب رمزاً للتقليدية والأصولية، لقد أصبح الحجاب قضية مسيسة ترفعها المجموعات المعادية للغرب من تركيا إلى ماليزيا مروراً بالعالم العربي برمته، على الحكومات الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأميركية أن تتوقف عن الإشارة إلى "حق المرأة في ارتداء الحجاب" كأحد الحقوق الديمقراطية البسيطة، فالحجاب هو أكثر من ذلك بكثير، فالرسالة المخبأة وراء الحجاب خطيرة جداً. (انظر صفحة 14 و صفحة 22).

وترى الدراسة أن الحجاب ليس شكلاً آخر من أشكال اللباس التقليدية المقبولة في الولايات المتحدة الأميركية وغيرها من المجتمعات التقليدية، مثل الساري الهندي أو اللباس الديني اليهودي، وذلك لأن الحجاب مثار خلاف شديد بين المجتمعات، وهناك الكثير من النساء اللواتي يجبرن على ارتدائه تحت ضغط القوة والتهديد والضرب وربما التعرض للرشق بمادة الأسيد، وربما تعرضن للموت اذا رفضن الانصياع لهذا الامر، قد ينظر البعض كما تقول الدراسة إلى الحجاب على أنه نوع من أنواع حرية التعبير او التعددية ولكن تلك النظرة تتجاهل مفهوما أكبر للموضوع، فالحجاب ليس قضية أسلوب حياة حيادية، ولا هو واجب ديني، لقد أصبح الحجاب تصريحاً سياسياً!

تعطي الدراسة مثلاً عن الولايات المتحدة فتري أن الحجاب يُرتدى فيها من قبل أربع مجموعات: المهاجرات الجدد ممن يتحدرون من مناطق من العالم العربي تسيطر عليها النزعة التقليدية؛ النساء اللواتي ينتمين إلى أقليات أصولية، السيدات الطاعنات في السن، او الفتيات اللواتي يردن لفت الانتباه او التعبير عن موقف استفزازي في المدارس والجامعات وأماكن العمل، وهم برأي الدراسة يشكلون أقلية في مجموع المسلمين الذين يعيشون في الولايات المتحدة الأميركية.

وترى الدراسة أن الحجاب رمز لدونية المرأة وترى أن الحجاب الذي ترى فيه الحكومة الاميركية وسيلة من وسائل اظهار التعايش والتسامح والتعددية هو بحد ذاته حقل ألغام وتنقل أن المسلمين الأميركيين ينظرون بعين القلق إلى قضية الحجاب

التي أصبحت حسب وصفهم "خارج السيطرة" لأنه أصبح يعتبر مقياساً لإيمان المرأة، وأنه من ناحية أخرى يعرض المرأة للتمييز في العمل ويعرضها للمضايقات إذ أنه أحد سبل التعبير عن عدم الانسجام مع المجتمع الأميركي، وهو يزيد من مشكلة المسلمين الأميركيين ولا يساعد في حلها.

وتخلص الدراسة إلى القول أن الحجاب هو مرآة لخلاف أوسع منه بكثير، فالأصوليون يعتبرونه ذو قيمة دلالية، فكما أن الثوار يستولون أول ما يستولون على الإذاعات كفعل ذو دلالة، فإن الأصوليين يشيرون إلى تقدمهم بفرض الحجاب فوراً على المرأة في أي وقت أو أي ظرف استطاعوا فيه أن يحصلوا على القوة أو النفوذ.

في التعريف بالتيارات الإسلامية الأربعة

تحت عنوان الواقع: مشاكل مشتركة وأجوبة مختلفة، ترى الباحثة أن أزمة الإسلام الحالية تتكون من مركبين: أولهما الفشل في النهوض، وانقطاع حبال الاتصال بينه وبين نزعة العولمة السائدة. فمنذ فترة طويلة والعالم الإسلامي موسوم بالتخلف، والعجز النسبي، وقد جربت الكثير من الحلول للخروج من هذه الوهدة مثل النزعات الوطنية والقومية العربية والاشتراكية العربية والثورة الإسلامية، إلا أن أيّاً منها لم يكتب لها النجاح، مما أدى إلى شيوع جو من الغضب والتوتر، وفي نفس الوقت فإن العالم الإسلامي قد تخلف عن ركب الحضاري العولمي المعاصر، مما جعله في موقف لا يحسد عليه من الناحيتين. إلا أن المسلمين يختلفون حول مسببات هذه الحالة، وحول الشكل الذي يجب أن يكون عليه المجتمع الإسلامي، ومن هنا يمكن التمييز بين أربعة تيارات إسلامية:

الأصوليون: الذين يتبنون مقاربة توسعية عنيفة للإسلام ولا يخجلون من انتهاج العنف ويهدفون إلى الوصول إلى السلطة من أجل فرض رؤية صارمة للإسلام يضعونها بأنفسهم: مستندة إلى القوة وقابلة للتوسع عالمياً قدر الإمكان، ونقطة الاعتبار لديهم هي الأمة وليس الدولة أو المجموعة العرقية، وبالتالي، فإن السيطرة على دولة ما هو محطة على طريق مشروعهم وليس الهدف الأساسي من المشروع. وتميز الدراسة بين نوعين من الأصولية: الأصولية الحرفية، والأصولية الراديكالية، فأما الأولى فإنها قائمة على أساس ثيولوجي (لاهوتي) ولها جذور تعود إلى مؤسسة دينية أو أخرى، ومثال على هذا النوع أركان الثورة الإسلامية في إيران، والوهابيون السعوديون.

أما الأصولية الراديكالية، فهي أقل اهتماماً بحرفية النصوص الإسلامية إذ يحاولون التحرر منها عن قصد أو غير قصد أو ربما لجهلهم بنصوص الإسلام المعتدلة، وعادة ما يكونون أحراراً من أي مرجعية مؤسسية، بل يميلون إلى الانتقائية والتعليم الذاتي في تكوين تصورهم للإسلام، وهؤلاء يتمثلون بتنظيم القاعدة، وحركة طالبان، وحزب التحرير وغيرها كثير من الحركات الراديكالية الإسلامية المنتشرة في العالم.

وحسب رأي الكاتبة فإن الأصولية لا توافق ولا تتقيد بشكل كامل بالممارسات الإسلامية التي كانت سائدة في العصور الإسلامية الأولى، بل تتوسع فيها لتطبق مفاهيم أكثر تشدداً وقسوة عما كانت عليه في المجتمع الإسلامي الأول، فهم يمارسون إنتقائية إعتباطية تتخلى عن كثير من قيم المساواة والتسامح وآليات التطور التي ينطوي عليها الكتاب والسنة، ويضعون مكانها قواعدهم الخاصة وهو أمر متحقق بشكل خاص في الأصولية الراديكالية.

التقليديون: تقسم الدراسة التقليديين إلى قسمين، التقليديون المحافظون والتقليديون الاصلاحيون فأما التقليديون فهم الذين يؤمنون بأن الشريعة والتراث الاسلامي يجب أن يتم اتباعها حرفياً، ويرون للدولة دوراً اساسياً في تحقيق ذلك وتسهيله، ولكنهم بشكل عام لا يؤيدون العنف والإرهاب.

أما التقليديون الإصلاحيون فهم الذين يرون أن مقتضيات الاستمرار وضرورات القبول في مختلف العصور تقتضي أن يخضع الاسلام إلى بعض التجديد في التطبيقات، ولذلك فهم على استعداد لمناقشة قضايا الاصلاح وإعادة تقديم الاسلام بصورة تتوافق مع مقتضيات العصر، ولكنهم يتعاطون مع قضايا التغيير بالكثير من الحذر ويتعاملون بمرونة نصوص الشريعة من أجل المحافظة على روحها.

الحداثيون: يخطو الحداثيون خطوات أوسع من اجل إحداث تغييرات جدية في فهم وتطبيق الاسلام المعتدل، اذ يسعون إلى التخلص من تبعات التقاليد المحلية والاقليمية المؤذية التي صارت على مر العصور جزءاً على يتجزأ من الاسلام. ويرون أنه من الممكن التعريف بـ"النواة الاساسية للإسلام" والمحافظة عليها وحمايتها من خلال التغيير حتى لو طال هذا التغيير قضايا أساسية، إذ يرون أن هذا النوع من التغيير هو نتيجة حتمية لتغير الظروف التاريخية والاجتماعية. إلا أن ما يقدره الحداثيون ويسعون إلى اعتباره النواة الاساسية التي يتكون الإسلام منها ليست هي نفسها التي يراها الأصوليون والتقليديون، إذ إن القيم الاساسية بالنسبة للحداثيين هي تعزيز الضمير الفردي، وبناء مجتمع على أسس المسؤولية الاجتماعية والمساواة والحرية، يمكنه بسهولة أن ينسجم مع المعايير الديمقراطية الحديثة.

العلمانيون: يعتقد العلمانيون أن الدين أمر خاص يجب فصله عن السياسة والدولة وأن اهم التحديات تكمن في منع التداخل بين الأمرين في كلا الاتجاهين، فلا يجب أن تتدخل الدولة بحقوق الفرد بممارسة حريته الدينية وفي نفس الوقت يجب أن تكون التقاليد الدينية خاضعة للقوانين المطبقة على أرض الواقع، ومنسجمة مع حقوق الانسان؛ وتشكل الكمالية العلمانية في تركيا أبرز مثال على هذا التيار.

وبعد تقديم هذه التيارات تقول صاحبة الدراسة إن خطوط الفصل بينها تكاد تنعدم في كثير من الاحيان، إذ كثيراً ما يقفز بعض التقليديين إلى خانة الأصولية، وتضيع معالم التفريق بين الحداثيين وبعض التقليديين الاصلاحيين إذ كثيراً ما يكونان شيئاً واحداً، كما أن هناك تشابهاً كبيراً بين العلمانيين والحداثيين المتطرفين.

البحث عن الشركاء لتسويق الإسلام الديمقراطي: الخيارات

في هذا الفصل تدخل الدراسة في حساب ايجابيات وسلبيات التعاطي مع كل فريق من التيارات الأربعة لتخرج بعد ذلك بتفضيل للتيار الحداثي الذي يمكن تعريفه بالتيار العلماني السائد في العالم العربي والاسلامي، وبناء على ذلك تقدم الدراسة بعدها استراتيجية لتسويق الاسلام الديمقراطي ودعم التيار الحداثي يمكن تلخيصها بما يلي:

أولاً: دعم الحداثيين:

- نشر وتوزيع إنتاجاتهم بأسعار مدعومة.
- تشجيعهم على الكتابة للجمهور ولعنصر الشباب.
- إدخال وجهات نظرهم في برامج التربية والتعليم الإسلامية.

- توفير قاعدة شعبية لهم.
- جعل آرائهم وأحكامهم فيما يتعلق بالقضايا الأصولية وفتاواهم الدينية في متناول الجمهور لتنافس آراء الأصوليين والتقليديين الذين يمتلكون مواقع على الإنترنت، ودور نشر، ومدارس ومؤسسات وأدوات أخرى لنشر أفكارهم.
- طرح العلمانية والحداثة "كثقافات بديلة" على الشباب الإسلامي غير المتأثر بالتيارات الإسلامية.
- تسهيل وتشجيع الوعي بتاريخ وحضارة ما قبل الإسلام والحضارات الأخرى غير الإسلامية بشكل عام، و توفير مساحة يستطيع فيها المواطن العادي أن يثقف نفسه في المجال السياسي وأن يكون آراءه ووجهات نظره الخاصة.

ثانياً: دعم التقليديين في مواجهة الأصوليين:

- نشر النقد التقليدي للعنف والتطرف الأصولي، وتسعير الخلاف بين الأصوليين والتقليديين.
- محاولة تثبيط أي تحالف بين الأصوليين والتقليديين.
- تشجيع التعاون بين الحداثيين والتقليديين الذين يتبنون منهجاً أقرب إلى الطيف الحداثوي.
- تشجيع التقليديين -متى أمكن ذلك- على تجهيز أنفسهم بشكل أفضل لمواجهة أي نقاش مع الأصوليين، إذ أن الأصوليين يتفوقون عليهم بالحجة والبيان، في حين أن خطاب التقليديين عادة ما يتسم بالركاكة السياسية، وعادة ما يكون قائماً على "الإسلام الفولكلوري" ولذلك فإن التقليديين في مناطق مثل آسيا الوسطى بحاجة إلى تثقيف وتدريب على استخدام الخطاب الإسلامي المعتدل المقبول حتى يكون لهم أرضية صلبة يقفون عليها.
- محاولة زيادة عدد الحداثيين في المؤسسات التقليدية.
- التفريق بين القطاعات المختلفة من التقليديين، وتشجيع أولئك الذين يميلون أكثر من غيرهم إلى الحداثة.
- تشجيع انتشار وقبول الصوفية في المجتمعات الإسلامية.

ثالثاً: مواجهة ومعارضة الأصولية:

- تحدي طروحاتهم وتأويلاتهم فيما يتعلق بالإسلام، وكشف نقاط الضعف وعدم الدقة فيها.
- كشف صلاتهم بجماعات ذات أنشطة غير مشروعة.
- نشر ما يشير إلى عواقب أعمالهم العنيفة.
- إظهار عجزهم عن استلام سدة الحكم، أو تحقيق أي شكل من أشكال التطور الإيجابي في مجتمعاتهم وبلدانهم.
- توجيه هذا الخطاب بشكل خاص إلى الشباب المسلم، المسلمين التقليديين الملتزمين، وإلى الأقليات الإسلامية في الغرب وإلى المرأة.
- تجنب إبداء أي نوع من أنواع التفهم أو الاحترام لما يرتكبه الأصوليون والارهابيون والمتطرفون من أعمال عنف، بل يجب إظهارهم على أنهم جناء ومرتزعون لا على أنهم "أبطال أشرار".
- تشجيع الصحافة على التحقيق في قضايا فساد، ونفاق وعدم أخلاقية الأصوليين وغيرهم من الإرهابيين.
- تعميق حالة الفرقة بين الأصوليين.

رابعاً: الدعم الإنتقائي للعلمانيين

- تشجيع النظرة إلى الأصوليين على أنهم عدو مشترك، وتثبيط اي تحالف بين العلمانيين والقوى أو الجماعات المناوئة للولايات المتحدة الاميركية، مثل أصحاب القوميين والوطنيين واليساريين.
- دعم النظرية القائلة بإمكانية الفصل بين الدين والدولة حتى في الإسلام، وأن هذا الأمر لا يعرض الإيمان للخطر، بل قد يؤدي إلى تعميقه.